مؤسسات التصنيف العالمية تشهد على متانة الوضع المالي بعد تسجيل فوائض قياسية

الشمالي: 5 في المئة النسبة المتوقعة للنمو الاقتصادي الكويتي

■ التحركات الحثيثة اكتسبت رقماً قوياً في ضوء توجيهات صاحب السمو للقائمين على العمل المالي والاقتصادي في الدولة بتنفيذ السياسات لتعزيز الوضع الاقتصادي

■ 4.5 و 5 مليارات الإنفاق المتوقع على خطة التنمية

■ نسبة الاستقطاع من إيرادات الدولة إلى صندوق الأجيال القادمة ستبقى ضمن معدل 25 في المئة

الشمالي متحدثا

الهاشل خلال المؤتمر

■ الحكومة حريصة على اتخاذ أفضل الفرص الاستثمارية وتحقيق أفضل العوائد المالية

■ السياسة المالية تزداد فعالية في تحقيق أهدافها

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي ان المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التصنيف العالمية تشهد على متانة الوضع المالي الكويتي في المرحلة الراهنة بعد تسجيل الموازنة العامة للدولة فوائض مالية قياسية.

واضاف الوزير الشمالي في كلمته الافتتاحية في مؤتمر «يوروموني» الخامس امس ان من شان تلك الفوائض اتاحة مساحة واسعة نسبيا للتحرك سواء على مستوى السياسات او حتى على المستوى الاجرائي والتنفيذي الامر الذي يوفر فرصة لتكثيف الجهود الضرورية الرامية الى تفعيل برامج الاصلاح الاقتصادي الشامل الذي يعتبر الاصلاح المالي مدخله الاساسي.

واوضح ان هدف السياسة المالية العامة الداعمة للاستقرار المالي والاقتصادي المستدام للدولة يأتي على رأس الاهداف الاستراتيجية لوزارة المالية مشيرا الى ان الوزارة لا تدخر وسعا في العمل على تعظيم العائد المالي والاقتصادي من خلال الاستغلال والاستثمار الامثل للموارد المتاحة للدولة «بما يدعم اقتصادنا الوطني ويرسخ توجهاته التنموية على اسس مستدامة».

واشار الى ان السياسة المالية تزداد فاعليتها في تحقيق اهدافها بتوافر القدر المناسب من الانسجام والاتساق فيما بينها بحيث يعزز كل منهما الاخر لافتا الى ان الكويت تسعى الى رسم وتنفيذ السياسة المالية الرامية الى تعزيز جهود الاصلاح الاقتصادي وترسيخ كفاءة الاداء في تقديم مختلف الخدمات الحكومية وتوفير الفرص الرابحة لنمو القطاع الخاص وزيادة دوره في دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

وأكد ضرورة بذل الجهود المكثفة لتحسين بيئة ممارسة الاعمال وتقليص القيود والتعقيدات البيروقراطية لتوفير المناخ المناسب لنمو الاستثمار الوطني والاجنبي مبينا ان الجهود والتحركات الحثيثة اكتسبت زخما قويا في ضوء توجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح للقائمين على العمل المالي والاقتصادي في الدولة بتنفيذ السياسات التي من شانها تعزيز الاوضاع الاقتصادية للبلاد.

وشدد الوزير الشمالي على اهمية العمل ضمن اطار الشفافية والمصارحة مشيرا الى ان هناك عددا من التحديات التي تواجه السياسات المالية العامة من ابرزها ما يتعلق بتوفير فرص العمل المناسبة للمواطنين «الامر الذي يتطلب مواصلة الجهود لمواجهة تلك التحديات واستمرار السياسة المالية في القيام بدورها المحوري في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني لخلق فرص العمل خارج القطاع الحكومي».

واكد ضرورة تطوير الدور والبعد الاجتماعي للسياسة المالية المرتبط بشكل اساسي بتوفير اسباب العيش الكريم لجميع المواطنين لا سيما الفئات المجتمعية الاكثر عرضة للتاثيرات السلبية المقترنة بجهود التطوير والاصلاح الاقتصادي «حرصا على حقوق الاجيال القادمة التي تشكل احد الثوابت الراسخة للسياسات المالية للدولة».

وعن مؤتمر «يوروموني» قال الشمالي ان المؤتمر الذي يأتي تحت شعار «الاستدامة المالية والقدرة التنظيمية تحدي التغيير» في وقت كثر فيه الحديث والجدل حول انجح السياسات الكلية التي يمكن ان تنتهجها الدول لتجاوز تداعيات الازمة المالية الاقتصادية.

واضاف ان المؤتمر «فرصة جيدة لتبادل الخبرات والآراء ووجهات النظر حول ابرز القضايا المثارة حاليا على الساحتين المالية والاقتصادية» موضحا ان المؤتمر في دورته الخامسة سيتيح فرصة اللقاء والتشاور بين نخبة من المتخصصين والعاملين بالشان المالي والاقتصادي.

وذكر ان المؤتمر بمنزلة نافذة للتحليل الفني الحايد لاتجاهات اداء السياسات المالية والاقتصادية بالكويت والوقوف على نقاط القوة والضعف والايجابيات والسلبيات لتلك السياسات وطرح الرؤى والافكار التي من شانها «مساعدة صانعي القرار في اتخاذ الاجراءات والتدابير الكفيلة بتعظيم الايجابيات وتقليص السلبيات الى ادنى مستوى ممكن».

يذكر ان المؤتمر الذي تنظمه مؤسسة «يوروموني» ويعقد ليوم واحد يتخلله عقد عدد من الجلسات والحلقات النقاشية مع خبراء الاقتصاد والمال من القطاع المصرفي الكويتي.

من جهته اكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل استمرار البنك في تطوير ادوات السياسة النحوطية الجزئية والكلية التي من شانها تحصين القطاع المصرفي وزيادة قدرته على مواجهة الصدمات والحد من المخاطر النظامية.

■ الكويت تسعى إلى رسم وتنفيذ السياسة المالية الهادفة إلى تعزيز الإصلاح الاقتصادي

■ وزارة المالية لا تدخر وسعاً في العمل على تعظيم العائد المالي والاقتصادي

وقال محافظ المركزي في كلمة حول سياسة «التحوط الكلي» التي القاها بمؤتمر «يورو مني» الذي عقد اجتماعاته هنا اليوم ان هذه السياسة اصبحت من السياسات المهمة ضمن اطر العمل التنظيمية والرقابية وذلك في ضوء ما كشفت عنه الازمة المالية العالمية من ان سياسات تنظيم الرقابة الجزئية لاتكفي لضمان صحة النظام المالي ككل.

واضاف الدكتور الهاشل ان سياسات التنظيم والرقابة الجزئية يتوجب مساندتها بنهج اكثر شمولية للسلامة التحوطية الكلية من اجل الحد من المخاطر النظامية وحماية النظام المالي مشيرا الى تجربة بنك الكويت المركزي وما اتخذه من اجراءات تنظيمية ورقابية في اطار سياسة التحوط الكلي في البلاد.

وعرف الدكتور الهاشل سياسة التحوط الكلي بانها تلك السياسة التي تستخدم الادوات الموجهة للحد من المخاطر النظامية او اي معوقات قد تؤثر على قدرة النظام المالي في الاستمرار في تقديم الخدمات المالية الاساسية التي قد يترتب عن انقطاعها او اضطرابها نتائج خطيرة على الاقتصاد الحقيقي.

واعتبر ان سياسة التحوط تركز على موضوع الترابط بين المؤسسات وتداخلها مع الاسواق ومدى انكشاف هذه المؤسسات على المخاطر الناجمة عن المتغيرات السلبية على اداء الاقتصاد الكلي بالاضافة الى التركيز على سلوك النظام المالي في خلق الدورات الاقتصادية بهدف الحد من مخاطر وقوع ازمات على النطاق الواسع للنظام المالي.

وعن تجربة بنك الكويت المركزي في مجال سياسة التحوط الكلي تناول المحافظ اهم اصدارات البنك من ضوابط رقابية في مجال العمل المصرفي منذ بداية التسعينات والتي يتم تقييمها وتحديثها بشكل مستمر لمواكبة التطورات في العمل المصرفي.

وقال ان هذه الضوابط الرقابية تندرج ضمن ادوات سياسة التحوط الكلي خاصة وانها موجهة للتاثير المباشر في نمو الائتمان المصرفي والحد من مخاطر «التركز في الائتمان» والاستثمارات المالية ومخاطر السيولة وتدفقات راس المال التي تشكل الاهداف الاساسية للحد من المخاطر النظامية.

وعدد المحافظ ادوات التحوط التي اتخذها البنك المركزي والتي بدات بادوات التحوط في مجال ضبط الائتمان المصرفي والتي اصدرها المركزي الكويتي بما فيها الضوابط الصادرة في عام 1995 بشان الحدود القصوى للتركيز الائتماني لكل من العميل الواحد والاطراف ذات المصالح المتداخلة والتسهيلات للشركات التابعة والزميلة بالاضافة الى التركزات الائتمانية الكبيرة.

واشار الى ان البنك المركزي يطبق سياسات تحوطية متحفظة حيث يتعين ان لا تزيد الالتزامات على العميل عن نسبة 15 في المئة من قاعدة رأسمال البنك كما ان الضوابط الصادرة في 1995 بشان الحدود القصوى بمبلغ القرض وبنسبة الاستقطاع الشهري لكل من القروض الاستهلاكية والمقسطة مع ادخال العديد من التعديلات التي تستهدف تعزيز هذه الروابط وحماية المقترضين من الافراط في الاقتراض والاستهلاك.

واكد استمرار المركزي بتحديث وتطوير هذه التعليمات حيث كان اخر هذه التعديلات في مارس 2008 والتي تقضي بان لا تزيد نسبة الاستقطاع الشهري عن 40 في المئة من صافي الدخل الشهري للعميل وعن نسبة 30 في المئة للمتقاعدين إضافة إلى مجموعة من الضوابط الأخرى وبصفة خاصة فيما يتعلق بأسلوب إحتساب الفوائد على هذه القروض وحدودها القصوى.

واضاف ان الضوابط الصادرة في عام 1997 بشان الحدود القصوى لتمويل عمليات المتاجرة في الاوراق المالية حيث لا تزيد عن 10 في المئة من مجموع التسهيلات المقدمة للمقيمين او 25 في المئة من قاعدة راس مال البنك ايهما اقل وتاخذ هذه الضوابط الرقابية بالاعتبار حساسية المخاطر في الأسواق المالية ما لذلك من مخاطر نظامية.

ولفت إلى اصدار البنك المركزي تعليمات اخرى عام 2004 بوضع حد اقصى 80 في المئة لنسبة القروض إلى الودائع لضبط التسارع في نمو الائتمان المصرفي ليكون بذلك من اوائل البنوك المركزية التي تطبق هذه الاداة كذلك.

وذكر ان المركزي قام بإصدار تعليمات جديدة في عام 2012 تضمنت ضوابط لربط القروض بهيكل استحقاق الموارد المالية لديها بما يسمح للبنوك بنسب إقراض لا تتجاوز 75 في المئة مقابل الموارد قصيرة الأجل وذلك في إطار تحسين المواءمة في الاستحقاق بين الاصول والالتزامات والحد من الاختلالات المالية في القطاع المصرفي التي قد تشكل في تراكمها إحدى أسباب الأزمات النظامية.

وبين أن المركزي منذ عام 2008 قام توجيه البنوك إلى بناء مخصصات تحوطية احترازية إضافة إلى المخصصات المحددة والعامة في إطار إجراءات تحوطية لمواجهة ضعف محتمل في محفظة القروض وقد أثبتت هذه السياسة فاعليتها في تعزيز المخصصات لدى البنوك وتحسين معدلات التغطية كمصدات إضافية للحد من المخاطر النظامية.

وقال ان اهم ادوات التحوط في مجال السيولة المطبقة لدى المركزي ومنها إصدار تعليمات إلى البنوك عام 1997 بشان مواءمة الإستحقاقات بين المطلوبات والموجودات تتضمن بيان الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة إلى الودائع التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في صورة أصول سائلة ذات جودة عالية وتهدف هذه الاداة إلى الحد من الاختلالات المالية في هياكل ميزانية البنوك.

وأفاد بأن المركزي يطبق ايضا ادوات تحوط بشان تركز الإستثمارات المالية حيث أصدر في عام 1994 تعليمات إلى البنوك يتعين بمقتضاه أن لا تتعدى القيمة الدفترية لمحفظة الاوراق المالية لنسبة 50 في المئة من رأس مال البنك بمفهومه الشامل وأن لا تزيد الاستثمارات في الاوراق المالية بكافة انواعها المصدرة من جهة واحدة والأطراف ذوي العلاقة بها عن 10 في المئة من رأس مال الجهة المصدرة لتلك الاوراق المالية مؤكدا أن هذه السياسة اثبت جداوها في الحد من مخاطر انكشاف البنوك على الاسواق المالية.

اما في ما يخص ادوات التحوط في مجال الكفاية الراسمالية اشار الهاشل إلى أنه في ضوء أهمية هذه الادوات وما استحوذت عليه من إهتمام في أطر العمل التنظيمية والرقابية على المستوى الدولي فقد تضمنت حزمة إصلاحات بازل 3 مجموعة من الضوابط التي تعمل على ترسيخ مبدأ سياسة التحوط الكلي وذلك من خلال زيادة متطلبات راس المال الاحتياطي خاصة للبنوك ذات الأهمية النظامية.

وفي هذا المجال اكد ان المركزي يطبق منذ عام 1997 نسبة كفاية راس مال بحد أدنى 12 في المئة وهي أعلى بكثير من المعيار العالمي البالغ 8 في المئة وفقا لمعيار «بازل 2» موضحا أن هذه النسبة بلغت المستوى المجمع للبنوك الكويتية نحو 18 في المئة في نهاية ديسمبر الماضي.

وقال المحافظ ان البنك بادر في اعقاب الازمة المالية العالمية الى اتخاذ العديد من الاجراءات التحوطية التي تستهدف تعزيز متانة القطاع المصرفي وزيادة مرونته في مقاومة الصدمات المالية والاقتصادية مع تطوير اساليب العمل الرقابي التي تستهدف تعزيز ضوابط العمل المصرفي لاسيما المتعلقة بإدارة المخاطر والتاكيد على جودة وكفاية راس المال وتزويد البنوك بتوجيهات شاملة حول اختبارات الضغط المالي.

واضاف ان البنك اصدر في يونيو 2012 تعليماته الى البنوك بشان قواعد ونظم الحوكمة لتتماشى مع المعايير الدولية وتستقي الدروس والعبر من الازمة المالية العالمية وافضل الممارسات في هذا المجال ما سيؤدي الى تحسين بيئة الاعمال في القطاع المصرفي بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي.

واشار الى ان بنك الكويت المركزي قام بتاسيس مكتب الاستقرار المالي الذي انيطت به مهام تتعلق بتكريس دور البنك فيما يتعلق بتطبيق سياسات التحوط الكلي التي تستهدف تعزيز الاستقرار المالي مضيفا ان البنك كذلك قام بتوقيع مذكرات التفاهم مع هيئة اسواق المال ووزارة التجارة والصناعة ويجري العمل على توقيع مذكرات تفاهم اخرى بشان ادارة الازمات المالية.

وبين ان البنك ياخذ بالاعتبار تاثير ادوات السياسة النقدية وانعكاساتها على الاستقرار المالي مشيرا الى انه في ضوء انكشاف الاقتصاد الكويتي على الاقتصاد العالمي وعدم وجود قيود على التحويلات الخارجية «فان البنك المركزي عند تطبيق اية التدخل لتحديد اسعار الفائدة على الدينار ياخذ بالاعتبار اثر التغيرات في معدلات اسعار الفائدة العالمية على حركة الاموال للحد من اي اختلالات مالية في الاقتصاد».

وفي اطار التوجه الاساسي القائم على تنظيم مستويات السيولة وتوطين الدينار مصدرا اساسيا لتمويل قطاعات الاقتصاد الوطني قال الهاشل ان «سياسة سعر الصرف تتم في اطار آلية تهدف الى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة والاثار السلبية للتوقعات واسعة المدى في سعر صرف الدينار».

وعدد محافظ المركزي ستة نقاط لخصت رؤية البنك حول المحاور الاساسية لتقوية اساليب الرقابة التحوطية الكلية على النظام المالي والتي تمثلت بتوسيع دائرة العمل التنظيمي ليشمل مجموعة اوسع من المؤسسات والاسواق في اطار تنسيق وتعاون فيما بين الجهات التنظيمية والاشرافية في الدولة لتوسيع دائرة المشاركة في تعزيز الاستقرار المالي.

واضاف ان النقطة الثانية تمثلت في تعميق الوعي باهمية ادارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الاخرى في اطار نظرة شمولية تاخذ بالاعتبار اهمية المتغيرات المؤثرة في اداء الاقتصاد الكلي وانعكاسات ذلك على الوضع المصرفي في حين تمثلت النقطة الثالثة في تخصيص الرقابة الكافية على البنوك ذات الاهمية النظامية ومعالجة موضوع الترابط بين الانكشافات المشتركة للمؤسسات المالية.

واوضح ان النقطة الرابعة تتجلى في تعزيز الدور الذي يلعبه البنك المركزي في سياسة الاستقرار المالي نظرا لان هذا الاستقرار يمثل احد المتطلبات الاساسية اللازمة لسياسة نقدية فعالة مؤكدا ان البنك المركزي هو المصدر النهائي لضخ السيولة في الاقتصاد باعتباره المقرض الاخير.

وعن النقطة الخامسة فقال الهاشل انها تتركز في اهمية توجيه ادوات السياسة النقدية في اطار التنسيق مع ادوات السياسة التحوطية الكلية وذلك من خلال تقييم اوجه التعارض الذي قد ينشا بين اغراض السياسة النقدية والاستقرار المالي كذلك فان الجمع بين مهام ساسة التحوط الكلي ومهام الرقابة الجزئية سيؤدي الى زيادة فاعلية سياسة التحوط الكلي ومهام الرقابة الجزئية.

واضاف ان النقطة الاخيرة تتمثل في تعزيز الشفافية لدى بنك الكويت المركزي بشان ما يطبقه من سياسات وادوات في المجال التنظيمي والاشرافي وما يطبقه من ادوات واليات في مجال عمل السياسة النقدية.

■ تكثيف الجهود لتفعيل برامج الإصلاح الاقتصادي

■ تقليص القيود والتعقيدات البيروقراطية لتوفير المناخ المناسب لنمو الاستثمار الوطني

■ الهاشل ..«المركزي» مستمر في تطوير أدوات السياسة التحوطية لتحصين القطاع المصرفي

دعا إلى ضرورة تنويع الاقتصاد

العمر: 125 مليار دولار خصصت لخطة التنمية في الكويت

الشمالي مكرما العمر

اكد الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد سليمان العمر خلال المؤتمر السنوي لمؤسسة يوروموني على ضرورة تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط وزيادة دور القطاع الخاص والاستثمار في اصول ذات جودة عالية ،ومساهمة القطاع الخاص بصورة إيجابية إلى مشروعات التنمية في الكويت؛ وقال ان خطة تنمية الكويت المخصص لها مبلغ 125 مليار دولار، تكون باستثمارات في البنية التحتية بما في ذلك مركز أعمال مدينة الحرير وجسر الصبية وخطوط المترو والسكك الحديدية بمدينة الكويت. كما تتضمن الخطة إنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان،ومشروعات اسكانية، مما سيعزز خبرات وتجارب القطاع الخاص الكويتي في قطاع البنية التحتية ، مشيرا الى اهمية ان يكون مشاركا في ما يطرح من مشاريع كل حسب تخصصه ومجاله .

واشار العمر الى دور الحكومة في توفير الاراضي لاقامة المشاريع السكنية التي تلبي الزيادة السكانية واستحضر البحرين في مثال ، حيث مشروع «ديار المحرق» السكني الذي يستثمر به «بيتك البحرين» والذي يعد مدينة سكنية متكاملة تستوعب نحو 100 الف نسمة باستثمارات تزيد عن 4 مليارات دولار .

وذكر ان الحكومة تسعى لتحقيق تقدما في قضايا عديدة لاسيما قضية الإسكان. وقد وصل الطلب على الإسكان إلى 100 الف وحدة وهو رقم عال، وعليه، تتوقع أن تؤدي البنوك ذات الرأسمال الجيد والميزانيات القوية والتنوع الجغرافي أداءا جيدا في ظل التعافي المتوقع في الاقتصاد والقطاع المصرفي.

واضاف بانه على الرغم من ان الازمة لن تدوم طويلا، إلا أن الاستثمار في العقار يظل من اكثر المجالات امانا والاقل من حيث المخاطر.

وقال ان قطاع العقار السكني والاستثماري في الكويت من المتوقع ان يواصل اتجاهه التصاعدي في ظل حجم التعامل الأخير في العام 2012 حيث تجاوز مليار دينار، وواصلت تعاملات العقارات الاستفادة من الدعم من الطلب المحلي القوي على العقارات السكنية والاستثمارية بالإضافة إلى الزيادة السكانية حيث انه على مدار السنوات العشر الأخيرة، ازداد عدد سكان الكويت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 4.4 في المئة سنويا ليصل إلى 3.9 مليون نسمة في العام 2013 ومن المتوقع أن يبلغ تعداد سكان الكويت 4.3 مليون نسمة بحلول العام 2017. وشدد العمر على اهمية الانفاق الحكومي ودوره الاساسي في دعم السوق وفتح مجالات العمل امام القطاع الخاص، وان دور البنوك الإسلامية مهم ومؤثر في عملية التنمية حيث يعتمد منهج عملها على اعمار الارض والعمل في الاقتصاد الحقيقي ودعم جهود التنمية في المجتمعات التي تعمل فيها .